

حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وأمن منطقة الخليج العربي: المراحل – التداعيات – المستقبل

عبد الله خليفة الشايجي

أستاذ مشارك - قسم العلوم السياسية، جامعة الكويت.

مقدمة

شنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق تحت مسمى «عملية حرية العراق» (Iraq Freedom Operation) دون غطاء شرعي من الأمم المتحدة. وهذا ما يؤكده أمين عام الأمم المتحدة السابق كوفي أنان بقوله إن «الحرب الأمريكية في العراق غير شرعية وتتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، وإن درس حرب العراق واضح، وهو أنه من الأفضل العمل بشكل جماعي مع الحلفاء تحت مظلة الأمم المتحدة. وأمل أن لا نرى في المستقبل أي عملية عسكرية لا تحظى بموافقة الأمم المتحدة ودعم المجتمع الدولي... إن الحرب في العراق لا تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة. ومن وجهة نظرنا، ومن وجهة نظر الميثاق، فإن الحرب لم تكن شرعية»^(١). ولعبت المملكة المتحدة الدور الرئيسي في دعم الحرب، بالإضافة إلى دول صغيرة أخرى، مثل أستراليا، ودول في «أوروبا الجديدة»، على حد توصيف وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد في انتقاده لأوروبا القديمة، مثل فرنسا وروسيا وألمانيا، حيث تناقص عدد تلك الدول بسبب تنامي الشعور المعادي للحرب في بلادهم، وخسارة الحكومات التي اتخذت قرار المشاركة في الحرب، مثل أرنار في إسبانيا، وبرلوكوني في إيطاليا، وهاورد في أستراليا.

تسعى هذه الدراسة إلى متابعة ورصد المراحل التي مرّت بها الحرب على العراق من مرحلة التخطيط والتنفيذ إلى المراحل المتعددة التي مرت بها الحرب والأخطاء الاستراتيجية و«التكتيكية» التي شهدتها تلك الحرب التي دخلت عامها السادس دون أن يظهر أي مؤشر لطبيعة نهايتها.

«Iraq War Illegal, Says Annan,» BBC News, 16 September 2004, < http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/3661134.stm > .

ستتبع الدراسة المنهج التاريخي الوصفي ومراجعة أدبيات الهيمنة والقوى الكبرى في العلاقات الدولية. وستعالج هذه الدراسة أدبيات «المحافظين الجدد» والنظرية الواقعية للعلاقات الدولية. وكيف أثرت رؤية المحافظين الجدد ونظرياتهم في قرار الحرب، وكيف قادت أخطأهم الاستراتيجية، التي تبيّرها وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس بـ «الأخطاء التكتيكية»، إلى المأزق الاستراتيجي للولايات المتحدة في العراق، والتي ساهمت عبر ما يُسمى «النتائج والحسابات غير المتوقعة للحرب» (Unintended Consequences) ^(٢) في دفع منطقة الخليج العربي إلى مستويات غير مسبقة من عدم الاستقرار والعسكرة، وغياب التوازن الاستراتيجي الإقليمي، والاعتماد على الحماية الأمنية الخارجية مع ما يستتبع ذلك من تبعية ووجود عسكري غربي طويل الأمد.

تتناول الدراسة تأثير تداعيات الحرب المستمرة في العراق في الأمن الخليجي، وتأثيرها في الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، مع دراسة محدّدات الدور الإيراني والدور العربي، وكيف توظف إيران الورقة العراقية بشكل فعال لتعزيز موقفها وأهدافها في المنطقة في مواجهة الوجود والاستراتيجية الأمريكيين.

كما تتطرق الدراسة إلى نتائج الحرب، وخاصة انعكاسات الحرب في العراق وعجز تأثير الدور الخليجي والعربي في مخرجات الحرب ونتائجها، بما يعزّز ويحصّن الأمن القومي الخليجي والعربي، ويساعد العراق على البقاء كياناً موحداً ومتماسكاً يحافظ على وحدته وسيادته، وانعكاسات ذلك كلّ على منطقة الخليج العربي بشكل عام، وعلى ودول مجلس التعاون الخليجي الست بشكل خاص.

وتحاول الدراسة تتبع مراحل الحرب والخطط الأمريكية التسع التي سعت الاستراتيجية الأمريكية إلى تطبيقها بعد التعثر، وعدم قدرتها على تحقيق أهداف الحرب خلال الأعوام الخمسة الماضية، وآخرها استراتيجية زيادة عديد القوات الأمريكية (Surge) ثلاثين ألفاً في العام الماضي، وفتح قناة حوار مع إيران عن الشأن العراقي، وإقصاء السنّة، ومن ثمّ إعادة دمجهم وتقوية التنظيمات الشيعية، ومن ثمّ الانقلاب عليهم، وحرب جيش المهدي وإعلانه وقفاً للمواجهات، ووصولاً إلى المواجهة الدموية في نهاية آذار/مارس ومطلع نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بين قوات الأمن العراقية وجيش المهدي في جنوب العراق، والبصرة بالتحديد، وامتداداً إلى مدينة الصدر في بغداد في عملية «سولة الفرسان» بدعم عسكري وسياسي أمريكي ودور إيراني، وانعكاسات ذلك على استراتيجية الولايات المتحدة الأمنية، مع تقديم قائد القوات الأمريكية في العراق الجنرال باتريوس والسفير الأمريكي كروكر التقرير نصف السنوي للكونغرس الأمريكي عن تطور الأوضاع الأمنية في العراق.

(٢) انظر: النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية (ندوة) (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨)، الفصل ٣، «الوضع الأمني في العراق وتداعياته على منطقة الخليج العربي»، ص ١١٧ - ١٣٠.

ثمّ هناك الاستراتيجية الأمريكية التي اتبعتها في عام ٢٠٠٧، التي بدأت تتآكل ويتراجع تأثيرها وجدواها، والمتمثلة بالاعتماد على «مجالس الصحوات» من المقاتلين السنّة الذين توظّفهم وتموّلهم وتدرّبهم القوات الأمريكية في العراق للتصدّي ومحاربة تنظيم القاعدة، وشنّ عمليات واسعة النطاق مع القوات العراقية في الأنبار وديالى، وأخيراً في الموصل. كما ستتطرق الدراسة إلى المراحل الأخرى التي مرّت بها الاستراتيجية العسكرية الأمريكية ومستقبل تلك الاستراتيجية.

من الواضح أن الشأن العراقي لن يتم حسمه في الأشهر القليلة المتبقية من إدارة الرئيس بوش، وأن الرئيس بوش سيركز إرثاً ثقيلاً لخليفته، سواء كان من الحزب الديمقراطي، أو من الحزب الجمهوري، في ظلّ استقطاب وارتفاع حدّة النقاش في حملة الرئاسة الأمريكية، وخاصة بين المرشحين الديمقراطيين هيلاري كلينتون وباراك أوباما وإصرارهما على سحب القوات الأمريكية خلال الأشهر الأولى من وصول أي منهما إلى البيت الأبيض، مع قراءة إمكانية وواقعية تحقيق ذلك على مسرح العمليات العراقي وامتداداته وتفرّعاته الإقليمية، وانعكاسات ذلك إذا حدث على الأمن الخليجي، وتمكين إيران وما يعنيه ذلك لإيران والقاعدة وقوى التطرف في المنطقة، وهو ما يحذر حتّى منه الرئيس بوش نفسه.

وتختتم الدراسة بتقديم سيناريوهات لمستقبل العراق، في ظلّ المعطيات وأدوار القوى الكبرى والإقليمية، وتفاعل القضايا الإقليمية المتعدّدة الأخرى في المنطقة التي تسميها الولايات المتحدة الأمريكية «الشرق الأوسط الكبير» من الملف النووي الإيراني والصراع العربي - الإسرائيلي والقاعدة، وسياسة محاور الاعتدال والتشدّد التي ظهرت كنتاج وإفراز للحرب الأمريكية في العراق، وفي مؤتمر القمة العربي العشرين الذي استضافته دمشق، وسط استقطاب وفرز عربي نافر على خطوط سياسة المحاور بين الدول العربية.

أولاً: المشهد العراقي بعد خمسة أعوام من الحرب

أوضح تقرير للكونغرس الأمريكي في عام ٢٠٠٧ أنه من أصل ثمانية عشر هدفاً وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية وتطالب حكومة المالكي بتنفيذها، لم يتم تحقيق سوى ثلاثة من تلك الأهداف. ويأتي ذلك من حكومة يتم انتقادها على الدوام من الكونغرس الأمريكي ومن الإدارة الأمريكية المحبطة منها، خاصة بعد أن فقدت الكثير من شرعيتها وتمثيلها بالانسحابات وتعليق العضوية من ممثلين لكتل سنّية وشيعية مهمة وسط اتّهامات بطائفيتها ومطالبة باستقالتها، وخاصة بعد العملية العسكرية «صولة الفرسان» في الأسبوع الأخير من آذار/مارس ٢٠٠٨ ضدّ قوات جيش المهدي.

وضعت توصيات مجلس الأمن الوطني الأمريكي سلسلة من الأهداف القصيرة والمتوسطة والطويلة الأمد لتحقيق النصر، ومحاربة الإرهاب وتحقيق الأمن، وتطوير

الديمقراطية، وتحقيق إنجازات اقتصادية كقاعدة لتحقيق النصر في العراق^(٣). و«على المدى القصير، المطلوب تحقق إنجازات في الحرب على الإرهابين، وتحقيق إنجازات سياسية مهمة، والنهوض بالمؤسسات الديمقراطية، وبناء قوات الأمن. أما على المدى المتوسط، فالمطلوب من العراق هزيمة الإرهابيين وتأمين الأمن، وقيام حكومة دستورية، وتحقيق تقدّم في المجال الاقتصادي. أما على المدى البعيد، فيجب أن يصبح العراق آمناً، موحّداً، مندمجاً في المجتمع الدولي، وشريكاً كامل الشراكة في الحرب على الإرهاب»^(٤).

على الرغم من ذلك التعثر، إلا أن الرئيس بوش يؤكّد النجاح في جزئية من الاستراتيجية الأمريكية بزيادة عديد القوات في ما عرف باستراتيجية «Surge»، التي اكتملت بزيادة خمسة ألوية مقاتلة، بحيث بلغت القوات المساندة ثلاثين ألف جندي، مما رفع عديد القوات الأمريكية في العراق إلى أكثر من مائة وستين ألفاً. وتؤكد الإحصائيات أن وتيرة العنف في العراق قد انخفضت في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٧.

أكد الرئيس بوش في خطابه الأخير الذي ألقاه في الكونغرس في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ (خطاب حالة الأمة) أن «العدو لا يزال خطيراً، ولا يزال جهدنا يتطلب المزيد من العمل. الزيادة في قواتنا والقوات العراقية حققت إنجازات، كان القليل منا يتخيّلها قبل عام. قبل عام، حيث كان الكثيرون يشكّون بوقف العنف. واليوم، انخفضت العمليات الإرهابية الكبيرة، وانخفض قتل المدنيين، وكذلك شهدنا تراجعاً في القتل الطائفي. في العام الماضي كان لدى القاعدة مأوى ووجود في العديد من المناطق العراقية، ومنح قادة القاعدة ممراً آمناً للقوات الأمريكية لمغادرة العراق. أما اليوم، فإن القاعدة هي مَنْ تبحث عن ممر آمن للهرب»^(٥). قد يكون هذا التقييم الذي يؤمن به الرئيس بوش لتأكيد نجاح المقاومة التي اعتمدها خلافاً لتوصيات لجنة بيكر هاملتون التي أوصت بسحب القوات الأمريكية المقاتلة في ربيع عام ٢٠٠٨. لكن الرئيس بوش عاد إلى الطرح المبالغ به نفسه في خطابه للناخب الأمريكي المحبط من الحرب ونتائجها، التي تراجعت التغطية الإعلامية لها في الذكرى الخامسة للحرب مع وصول عدد قتلى القوات الأمريكية إلى ٤٠٠٠ قتيل. وعلى الرغم من مئات الآلاف من القتلى العراقيين، وملايين المشرّدين، وارتفاع الفرز الطائفي والمذهبي والعرقي، وانتشار الكراهية لأمريكا، وعدم الاستقرار في المنطقة والعالم، وزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط، إلا أن الرئيس بوش علّق في الذكرى الخامسة للحرب بقوله: «بعد خمسة أعوام من الحرب، هناك نقاش، وأسئلة نتفهمها. هل الحرب كانت تستحق القتال، وهل القتال يستحق التضحيات والانتصار؟ والإجابات واضحة بالنسبة إليّ. إن إسقاط صدام حسين من الحكم كان القرار الصائب. وهذه معركة يجب على أمريكا أن تنتصر فيها»^(٦).

Robert Looney, «Impediments to Stability in Iraq: The Elusive Economic Dimension», *Middle East* (٣) *Review of International Affairs* (MERIA), vol. 12, no. 1 (March 2008).

National Strategy for Victory in Iraq (Washington, DC: National Security Council, 2005). (٤)

George Bush, «State of the Union Message», 28 January 2008. (٥)

«Bush: The Battle in Iraq is Noble, it is Necessary and it is Just», *Guardian*, 20/3/2008. (٦)

كرر الرئيس بوش في الذكرى الخامسة للحرب على العراق أن استراتيجية زيادة عديد القوات الأمريكية التي استكملت في حزيران/يونيو ٢٠٠٧، ناجحة، وأدت إلى خفض العنف بشكل كبير، ومهدت الطريق أمام الانتصار الاستراتيجي الكبير^(٧). وقدم الرئيس بوش ثلاثة أسباب لعدم الانسحاب المبكر أو المجدول من العراق، كما يطالب المرشحان الديمقراطيان هيلاري كلينتون وباراك أوباما، اللذان وعدا بسحب القوات الأمريكية خلال عام ٢٠٠٩ إذا فاز أحدهما في انتخابات الرئاسة الأمريكية.

وأعلن الرئيس بوش في الذكرى الخامسة للحرب على العراق «أن الانسحاب الأمريكي من العراق سيسمح لأعدائنا بالانتصار، والعنف الذي بدأت تنخفض وتيرته سيتصاعد، وسينزلق العراق نحو الفوضى. وستستعيد القاعدة ملاذاتها الآمنة، وستقيم ملاذات جديدة لزرع العنف والإرهاب، الذي قد ينتشر خارج حدود العراق، وينذر بعواقب وخيمة للاقتصاد العالمي»^(٨). وهذا عامل جديد بدأ الرئيس بوش يستخدمه بسبب ارتفاع أسعار النفط وتجاوز برميل النفط أكثر من ١١١ دولاراً أمريكياً، وهو أن الانسحاب الأمريكي من العراق سيهدد الاقتصاد العالمي. ولذلك حسم الرئيس بوش أمره وأعلن أنه لن يسحب المزيد من القوات الأمريكية بعد تموز/يوليو القادم، ما يعني أن الرئيس بوش سيترك مصير العراق والوجود الأمريكي لخليفته القادم ليتعامل مع الشأن العراقي المعقد، أياً يكن، ديمقراطياً أم جمهورياً، خاصة المرشح الجمهوري جان ماكين الذي بات مرشح الحزب الجمهوري لخلافة الرئيس بوش، وهو الذي ساند ودعم زيادة عديد القوات.

لقد تراجع العراق من كونه قضية تؤثر سلباً في استراتيجية الإدارة الأمريكية وشعبية الرئيس بوش، وفرص فوز المرشح الجمهوري ومؤيدي الحرب في سنة انتخابات مهمة في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الرئيس بوش يصّر على أن خفض العنف في العراق بسبب نجاح استراتيجية زيادة عديد القوات الأمريكية جعلت الإرهابيين في حالة تشتت. ويسعى الرئيس بوش «إلى الاستفادة من الزخم والبناء على الإنجازات التي كسبناها عام ٢٠٠٧، في وقت ننتقل إلى المرحلة التالية من استراتيجيتنا، أي الحماية الموسعة لمهمتنا»^(٩).

أكد آخر تقويم للاستراتيجية الأمريكية في العراق (NIE) (التي تضم ستة عشر جهاز استخبارات أمريكي) في صيف عام ٢٠٠٧ حقيقتين مهمتين في الشأن العراقي: الأولى، لا يبدو أن الحكومة العراقية متماسكة. ولا يمكن ولا يريد الساسة العراقيون أن يشكّلوا حكومة ائتلافية متماسكة وقوية. الثانية، ساهمت الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في تحسين الظروف الأمنية في بعض المناطق والمحافظات، ولكنها فشلت في المجمل في تحسين

(٧) «After 5 Years in Iraq, Bush Hails «Strategic Victory»,» *Guardian*, 19/3/2008.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) «Bush Aims to Ease Worries and Burnish Legacy,» *Wall Street Journal*, 29/1/2008.

الوضع الاستراتيجي لأن الميليشيات السنية والشيعية لا تزال مسلحة ومندفعة وفاعلة (Armed, Motivated and Operational)^(١٠).

لا شك في أن هذه الحقائق ساهمت في تعثر المشروع الأمريكي الذي كان يرى انطلاقته من العراق لإعادة تشكيل وصياغة الشرق الأوسط الجديد بما يخدم المشروع الأمريكي الكبير في الشرق الأوسط ككل. فعدم قدرة الولايات المتحدة على تحقيق الهدف الاستراتيجي من الحرب، وتراجع وتقلب استراتيجيتها في العراق، سمحت لإيران بالتجروء والاستفادة من الفراغ الاستراتيجي، وجعلت من انتصار واشنطن مكلفاً وصعباً وطويلاً. إن فرص التوصل إلى «صفقة شاملة» (Grand Bargain) ممكنة، وإن لم تحدث في عهد إدارة الرئيس بوش، إلا أنها تقلق دول الخليج، وتجعل دول مجلس التعاون في حالة عدم توازن استراتيجي، خاصة مع انتقال إيران إلى المرحلة الثانية، والسعي إلى منع وصول حكومة عراقية موالية لواشنطن، أو جعل العراق دولة تملك مقدرات الدولة المستقرة، حتى لا تتحول إلى دولة توازن إيران استراتيجياً، وربما عن طريق تحالفها مع واشنطن، تشكل تهديداً مستقبلياً لأمن إيران القومي.

يبدو واضحاً أن تقرير الاستخبارات الأمريكية الصادر في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، كان يرى أن منح إيران صك براءة في سعيها إلى امتلاك برنامج نووي عسكري، سيمنح طهران المزيد من الجرأة والقدرة على المناورة والتحدى، سواء في العراق أو في الخليج أو في فلسطين ولبنان. وسيعزز ذلك الدور الإيراني مع تزايد الفرز الطائفي والمذهبي في العراق الذي تغذيه طهران، وهو ما يسهم في مدّ ظاهرة التشييع خارج حدود العراق، الأمر الذي يزيد من مؤشر القلق في المنطقة، انطلاقاً من العراق والدور الإيراني هناك، وصراعه ضد الاحتلال الأمريكي، وتداعيات ذلك كله داخل وخارج العراق، دون قدرة أو تأثير يذكران من دول المجلس، في ما يخص التطورات المتعلقة بالتهديدات المتواصلة.

وقد تجرأت إيران أكثر في ممانعة وتشكيل حائط صد كبير لإفشال مشروع واشنطن في الشرق الأوسط الكبير من أفغانستان إلى العراق، ومن الخليج إلى لبنان، ومن فلسطين إلى البرنامج النووي والبالستي الصاروخي والفضائي الإيراني المتحدّي بقوة لواشنطن ومشروعها الشرق أوسطي، مما دفع بوزيرة الخارجية الأمريكية رايس إلى الاعتراف على مضض بأنه ليس لدى واشنطن «أعداء دائمون لأننا لا نضمر عداً»، في إشارة مبطنّة إلى إيران وكوريا الشمالية^(١١).

مع تراجع حدّة العنف في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٧، وبعد تمرير مجلس النواب العراقي قانون «العدالة والمساءلة» بدلاً من قانون «اجتثاث البعث» في مطلع عام ٢٠٠٨^(١٢)،

(١٠) George Friedman, «Endgame: American Options in Iraq», Stratfor, 27/8/2007.

(١١) «Rice: U.S. Has No Permanent Enemies», worldbulletin.net, 24/1/2008.

(١٢) هدى النعيمي، قانون العدالة والمساءلة هل يحقق الاستقرار في العراق؟ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨).

لا يزال الرئيس بوش المسؤول الأول عن الحرب على العراق. ومع دخول الحرب الأمريكية في العراق عامها الخامس، يستمرّ الرئيس بوش بتأكيد صواب قراره بخوض الحرب، غير عابىء بما ألحقته من خسائر ودمار. وتفيد آخر الإحصاءات أن أكثر من مليون عراقي قُتلوا منذ عام ٢٠٠٣، بحسب بحث أجرته مجموعة بريطانية (Opinion Research Business-ORB) في نهاية شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وقد شملت الدراسة ٢٤١٤ بالغاً، وتوصلت إلى نتيجة أن خمس الأسر العراقية فقدت على الأقل أحد أفرادها، وأن أكبر عدد من القتلى كان في بغداد، حيث فقدت ٤٠ بالمئة من الأسر أحد أفرادها^(١٣).

ولا يزال الرئيس بوش متمسكاً بوجهة نظره بأن استمرار الحرب على الإرهاب، أو كما تُعرف بـ «الحرب الطويلة»، وهو ما أكدّه في مطلع عام ٢٠٠٨ في «خطاب حالة الاتحاد» برفض الانسحاب، وكذلك في خطاب علني آخر في مقاربتة الحرب في العراق وأفغانستان بأنهما حربان على الإرهاب، وبأن الحربين غير منفصلتين مع خوضهما في مسرحين للأحداث وتحت ظروف مختلفة، ولكن بنتيجة أساسية للأمن الأمريكي^(١٤).

وكان الرئيس بوش في خطابه مطلع عام ٢٠٠٧، مع بدء سياسة زيادة عديد القوات الأمريكية بثلاثين ألف جندي، مخالفاً توصيات لجنة بيكر هاملتون التي أوصت بسحب معظم القوات الأمريكية المقاتلة بحلول ربيع عام ٢٠٠٨، قد حذر من أن الفشل الأمريكي في العراق سيكون له تداعيات خطيرة على أمن، وحتى على بقاء دول منطقة الخليج المعتدلة، و«أن الفشل الأمريكي في العراق سيخلق بؤراً للمتطرفين وتهديداً استراتيجياً لبقائها»، وهو ما سينعكس سلباً على أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي^(١٥).

وقد شدّد نائب الرئيس الأمريكي أن «العدو الذي تواجهه الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب جعل العراق الجبهة الرئيسيّة في هذه الحرب»، و«أن الفشل الأمريكي في العراق لن يقتصر بالضرورة على واشنطن، بل سيشمل الحكومات المعتدلة في الشرق الأوسط بأسره»^(١٦). أما وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس، فتحدّث عن سحب خمس وحدات عسكرية مقاتلة من العراق في صيف عام ٢٠٠٨، وهو الذي كان قد أعلن عند استلام منصبه في مطلع عام ٢٠٠٧ أن العراق يشهد أربع حروب متفجرة ومستعرة معاً، حيث اعترف أن الجمود الاستراتيجي الأمريكي في العراق «يعود إلى مواجهتنا أربع حروب، وليس حرباً واحدة؛ حرب شيعية – شيعية في الجنوب (برزت في المواجهة الأخيرة ضدّ ميليشيا الصدر)، والحرب الثانية نزاع مذهبي أساساً في بغداد، ولكن ليس محصوراً هناك. والثالث هو التمرد، والرابعة ضدّ القاعدة التي تهاجم تلك الأهداف مجتمعة»^(١٧). ومع

(١٣) «Iraq Conflict Has Killed more than Million Iraqis, Survey.» Reuters, 30/1/2008.

(١٤) «Bush Defends his War in Iraq and Afghanistan,» Los Angeles Times, 1/2/2008.

(١٥) President Bush Speech Oval Office, 10/1/2007.

(١٦) Donna Miles, «Cheney Calls Iraq Central Front in Terror War,» globalsecurity.org, 7/8/2007,

< http://www.globalsecurity.org/wmd/library/news/iraq/2007/08/iraq-070807-afps01.htm >.

(١٧) Phillip Carter, «There are Four Iraq Wars: How Many of Them Can We Win?,» Slate, 9/2/2007.

مقاتلة الجيش التركي لمقاتلي حزب العمال الكردستاني في كردستان العراق، يرتفع عدد الحروب المستمرة في العراق إلى خمس حروب في آن واحد، مما يجعل العراق أرض الحروب المتعددة. وبارقة الأمل الوحيدة قد تكون تراجع فرص اندلاع حرب أهلية ومذهبية التي تراجعت في عام ٢٠٠٧، مع خوف من إمكانية عودتها في المستقبل بسبب استمرار الظروف والمخاوف التي ساهمت في إيجاد المخاوف من اندلاعها، وإن تراجعت أنياً، هذا لا يعني انتفاؤها كلياً.

وكان تقرير التقييم الاستخباراتي الوطني الصادر عام ٢٠٠٦ قد أكد «تفشي العنف الإجرامي بشكل كبير»^(١٨). وأكد مايكل ماكونيل، رئيس جهاز الاستخبارات الأمريكية الوطنية الذي ينضوي تحت إشرافه وإدارته ست عشرة وكالة أمنية واستخباراتية، أن العراق «يسير في الاتجاه الخاطئ»، وتوصيف «الحرب الأهلية» يصف بدقة عناصر رئيسية في النزاع العراقي، ومن بينها تفاقم الانقسامات الطائفية وتشريد السكان. وإنه من شبه المستحيل أن تنجح الحكومة العراقية في وقف العنف، وإن الانسحاب الأمريكي من العراق سيرفع وتيرة العنف الطائفي، ويرفع من مستوى المقاومة السنية ضد الحكومة التي يسيطر عليها الشيعة^(١٩). في العادة، يتجنب البيت الأبيض توصيف الحرب الأهلية لوصف الوضع في العراق، ولذلك كان لافتاً اعتراف ماكونيل، وهو مسؤول الاستخبارات الأول في أجهزة الاستخبارات الأمريكية، باستخدام مقاربة الحرب الأهلية لوصف الأوضاع في العراق.

ثالثاً: مراحل الحرب على العراق

تؤكد دراسة تفصيلية مهمة لمؤسسة ستراتفور الأمريكية المتخصصة بالدراسات والشؤون الأمنية والاستخباراتية الدولية أن التدخل الأمريكي في العراق مرّ بأربع مراحل أساسية منذ بدء الحرب عام ٢٠٠٣ إلى الربع الأول من عام ٢٠٠٨. هذه المراحل هي:

١ - من شتاء عام ٢٠٠٢ إلى آذار/مارس ٢٠٠٣: هذه المرحلة بدأت بالتحضير للحرب، حيث اختارت الإدارة الأمريكية الخيار الأفضل من بين الخيارات الأسوأ، ثم أقتعت الإدارة نفسها بالنتائج المتفائلة لنتائج الحرب.

٢ - من نيسان/أبريل ٢٠٠٣ إلى صيف عام ٢٠٠٣: بدأ التمرد بالظهور. وفشلت الإدارة بالتعامل مع التمرد. ويضيف التقرير الأمني أن اللحظة الحاسمة في الحرب كانت بين أيار/مايو ٢٠٠٣ وتموز/يوليو ٢٠٠٣، حيث فشلت الإدارة الأمريكية في تقدير خطر المقاومة والتمرد في المناطق السنية، مما مهد الطريق إلى مرحلة الثالثة. وكانت هذه المرحلة هي المرحلة الأخيرة التي كان من الممكن أن يتغير مسار الحرب فيها، ولكن ذلك لم يحدث.

«Spy Agencies Say Iraq War Hurting U.S. Terror Fight,» *Washington Post*, 24/9/2006, p. A1. (١٨)

«Spy Chief Uses Civil War to Describe Iraq,» *USA Today*, 27/2/2007. (١٩)

٣ - من خريف ٢٠٠٣ إلى نهاية عام ٢٠٠٦: بحلول عام ٢٠٠٤، وحتّى بعد أن غيّرت الإدارة الأمريكية استراتيجيتها، سعت إلى إدماج السنّة العرب بعد أن أقصتهم، مع استمرارها في خوض عمليات عسكرية ضدهم. وبات واضحاً أن أمريكا لن تنسحب من العراق، على الرغم من الاقتناع أن الخيار العسكري للولايات المتحدة الأمريكية قد فشل، وعلى الرغم من خوض الولايات المتحدة الأمريكية حرباً في عدة جبهات ضدّ القاعدة والمتمردين والمليشيات الشيعية المدعومة من إيران، وزيادة عديد القوات الأمريكية بثلاثين ألفاً، وتحسن في الوضع الأمني، دون أن يرافق ذلك تحسن واستفادة في مجال المصالحة السياسية التي تبقى العنصر الأساسي لديمومة الاستقرار والأمن في العراق. وقد عبّر قائد القوات الأمريكية في العراق الجنرال ديفيد باتريوس عن إحباطه وعدم رضاه من أداء القادة السياسيين العراقيين، وأن القادة العراقيين فشلوا في استثمار فرصة التحسن الأمني لتحقيق تقدّم مواز باتجاه حلّ مشكلاتهم السياسية^(٢٠)، على الرغم من إصدار مجلس النواب العراقي ثلاثة قوانين مطلع عام ٢٠٠٨ لإدماج السنّة، ولبدء مسار المصالحة الوطنية. هذه القوانين التي صادق عليها مجلس النواب العراقي والهيئة الرئاسية بضغط أمريكي لإدماج السنّة العرب، هي: القانون الأوّل، قانون إلغاء إقصاء البعثيين الذي أقرّه الحاكم العسكري الأمريكي بريمر، واستبدل بقانون المساءلة والعدالة. والقانون الثاني، قانون العفو عن عشرات الآلاف، معظمهم من السنّة العرب. والقانون الثالث، قانون انتخابات المناطق في تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٨ الذي سيعطي السنّة العرب دوراً أكبر في المشاركة والإدارة في المناطق المختلطة^(٢١).

وفي نهاية عام ٢٠٠٦ تأكد مركز دراسات ستراتفور للدراسات الأمنية والاستخباراتية الدولية أن لا حلّ عسكرياً لمعضلة الحرب الأمريكية في العراق، وأن الحلّ السياسي، خاصة بعد انتصار الحزب الديمقراطي وحصوله على الأغلبية في انتخابات الكونغرس الأمريكي، وإقصاء الحزب الجمهوري، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في الولايات المتحدة الأمريكية، سيعزّز من الموقف الإيراني^(٢٢). ولذلك سعت واشنطن إلى إشعار إيران بالخطر، وعلقت الاجتماعات حول العراق، ومارست تصعيداً منذ مطلع عام ٢٠٠٨. وتحديث الرئيس بوش ونائب الرئيس تشيني في زيارتهما لمنطقة الخليج عن الخطر الإيراني وضرورة مواجهته. ولعبت الولايات المتحدة الأمريكية الدور الرئيسي لقيادة الدول الأعضاء في مجلس الأمن لإصدار قرار عقوبات ثالث في ٣ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٨ يفرض المزيد من العقوبات على إيران بالإجماع، باستثناء إندونيسيا التي امتنعت عن التصويت. وكان محبطاً لإيران مشاركة حلفائها التقليديين، روسيا والصين، بالتصويت على قرار العقوبات. كما شكّكت الولايات المتحدة الأمريكية بنتائج مجلس الشورى الإيراني الذي جرى في منتصف آذار/

(٢٠) «Petraeus: Iraqi Leaders Not Making «Sufficient Progress»,» *Washington Post*, 14/3/2008, p. A10.

(٢١) Alain Gresh, «Did the Surge Work?», *Agence Global, Le Monde diplomatique*, 3/3/2008.

(٢٢) George Friedman, «Stratfor's War: Five Years Later,» 18 March 2008.

مارس ٢٠٠٨ ووصفته بـ «المطبوخ والمعروف النتائج سلفاً» بسبب إقصاء أكثر من ٢٢٠٠ مرشح، أغلبيتهم من الإصلاحيين.

٤ - من نهاية عام ٢٠٠٦ حتى ربيع ٢٠٠٨: تُعرف هذه المرحلة باستراتيجية زيادة عديد القوات الأمريكية بثلاثين ألفاً، حيث تلازم مسار الزيادة بعدد القوات الأمريكية والعمل على تفعيل المسار السياسي لتحقيق المصالحة الوطنية، والعمل مع مجالس الصحوات في المناطق السنية، وتفتتت القوى والمليشيات الشيعية. ولعبت إيران دوراً في تراجع العنف في العراق بلجم حلفائها الشيعة بعد أن تراجعت فرص عملية عسكرية أمريكية ضدّ إيران، بعد نشر تقرير الاستخبارات الوطنية (NIE) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الذي أكد أن إيران أوقفت سعيها إلى امتلاك برنامج نووي عسكري منذ عام ٢٠٠٣^(٢٣).

أكد كاتب هذه الدراسة في دراسة سابقة صدرت مؤخراً أن «إقليم الخليج العربي يعيش على حافة هاوية خطيرة بعد أكثر من أربعة أعوام على الحرب المستمرة في العراق، ومع نُذر مواجهة في الأفق بين إيران والمجتمع الدولي، على خلفية برنامج إيران النووي، ورفض الطرف الإيراني وقف تخصيب اليورانيوم، وصدور قراراتين بالإجماع من مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بالإجماع خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٧، وقرار ثالث بتشديد العقوبات على إيران لرفض وقفها تخصيب اليورانيوم. وهكذا تبدو منطقة الخليج العربي، على حدّ توصيف خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، أشبه ببرميل بارود قابل للاشتعال، حيث ما أن تخرج من أزمة حتى تلج أخرى، في إقليم لا يزال يعيش حرب العراق الذي دخل عامه السادس، ويتحضر لحرب رابعة، يأمل الجميع ألا تقع في منطقة عاشت وعانت ثلاث حروب خلال العقود الثلاثة الماضية».

وقد لخصّ نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي الشيخ د. محمد الصباح المشهد الخليجي بتأكيد أنه منطقة الخليج تشهد «اضطراباً» منذ الحرب العراقية - الإيرانية عام ١٩٨٠ «حيث تمت خسارة جيل كامل من التنمية بسبب عدم الاستقرار والنزاع»^(٢٤)، وأن ما تحتاج إليه المنطقة لتحقيق التقدّم الذي أنجزته دول نمور شرقي آسيا هو فترة من «الطمأنينة»، مؤكّداً أن سبباً أساسياً من الإحباط هو النزاع العربي - الإسرائيلي الذي هو أساس معظم الأزمات في المنطقة.

يؤكد الجنرال ديفيد باتريوس، قائد القوات العسكرية الأمريكية في العراق، أن العراق ابتعد من حافة الحرب الأهلية، لكن المكاسب الأمنية التي تحققت في الآونة الأخيرة هشة، وبالإمكان تقويضها عشية الذكرى الخامسة على اندلاع الحرب التي تطلق عليها واشنطن

(٢٣) النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، ص ١١٧ - ١٣٠.
(٢٤) الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي، «الشيخ الدكتور محمد الصباح يدعو إيران للاستجابة لطلبات وكالة الطاقة الذرية»، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ٢٠٠٧/٥/٥.

«عملية حرية العراق»، فيما يسميها الكثيرون عملية احتلال واستنزاف العراق وفرض الهيمنة الأمريكية بالقوة. وكان الرئيس الأمريكي جورج بوش استخدم حقّه في تعطيل قانون جديد يسمح للعراقيين من ضحايا نظام صدام حسين بمطالبة حكومة بغداد بتعويضات، وتدرّج في هذا الفصل الجديد من مواجهته مع الكونغرس حول العراق بالنتائج المالية «الكارثية» على البلد المحتل.

حتّى نستوعب مدى تراجع المشروع الأمريكي في العراق عشية الذكرى السادسة للحرب، علينا مقارنة الاستراتيجية الأمريكية المستقبلية في العراق التي يتحكّم بها عاملان يتفاعلان في العراق وواشنطن معاً عند قيام الحرب، وأين وصل المشروع اليوم: الأوّل، جدولة الانسحاب التدريجي في عام ٢٠٠٨، حيث أعلنت الإدارة الأمريكية عزمها على سحب خمس فرق في نهاية الصيف القادم. والثاني، النقاش حول وضع القوات الأمريكية المتبقية في العراق بعد عام ٢٠٠٨، والوضعية القانونية لذلك الوجود العسكري^(٢٥).

وقد تزامن النقاش، مع اقتراب تقديم التقرير نصف السنوي للجنرال باتريوس والسفير الأمريكي كروكر إلى الكونغرس الأمريكي في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، مع بداية التفاوض الأمريكي - العراقي حول الوضع القانوني للقوات الأمريكية في العراق، الذي يُنهي تفويض الأمم المتحدة للوجود العسكري الأمريكي في نهاية عام ٢٠٠٨. لذلك برزت الحاجة إلى التفاوض حول قانونية وطبيعة الوجود العسكري الأمريكي مع مطلع عام ٢٠٠٩. والهدف هو التوصل إلى «اتفاقية إطار أمنية» (Security Framework Agreement) لتكون بديلاً من تفويض الأمم المتحدة الحالية التي تنظّم الوجود العسكري الأمريكي في العراق، الذي ينتهي بنهاية عام ٢٠٠٨، وستُنظّم «اتفاقية الإطار الأمنية». ويؤكد ديفيد أغناطيوس أن أبرز القضايا العالقة التي ستحدّدها «اتفاقية الإطار الأمنية» تتناول الوضع القانوني لتعقّب القوات الأمريكية في العراق القاعدة والمليشيات المدعومة من إيران، ووضع ٢٤ ألف معتقل عراقي في السجون الأمريكية، والسماح لواشنطن بالعمل في قواعد عسكرية داخل العراق^(٢٦).

ووجهت رئيسة مجلس النواب الأمريكي انتقادات إلى استراتيجية إدارة الرئيس بوش في العراق، واتهمته بـ «ترك الشأن العراقي لخليفته بعد أن ورّط الولايات المتحدة في العراق، وأنهك القوات المسلحة الأمريكية إلى مستوى الانكسار ودون استراتيجية انسحاب. فعلى الرئيس بوش أن يتحمل مسؤولية سياسته في العراق، وعدم ترك عواقب الحرب الخيمة للشعب الأمريكي وللإدارة القادمة»^(٢٧).

لا يمكن لأحد أن يجزم باستمرار نهج تراجع وتيرة العنف التي صبغت المشهد الأمني في العراق في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٧، خاصة إذا قرأنا وتابعنا التقلب واختلاف

«Bush Aims to Ease Worries and Burnish Legacy».

(٢٥)

David Ignatius, «The Next Iraq Phase», *Washington Post*, 30/1/2008.

(٢٦)

«US, Iraq Set Stage for Long US Presence», AFP, 26/11/2007.

(٢٧)

الرسم البياني لتوتيرة العنف في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٨. صحيح أن من يتابع الوضع العراقي في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٧، يرى مشهداً مغايراً للمشهد الذي سيطر على المشهد العراقي منذ تفجير مرقدي الإمامين العسكريين في سامراء في شباط/فبراير ٢٠٠٦، وما أعقبه من تصاعد العنف المذهبي والقتل والتهجير. وتشير الإحصائيات إلى إمكانية تجاوز العراق مخاطر الحرب الأهلية والمذهبية، ولكن هناك من يشكك بذلك.

يؤكد تقرير «تقويم الاستقرار والأمن في العراق» الصادر عن وزارة الدفاع الأمريكية، والمقدم إلى الكونغرس بشكل فصلي «أن عدد العمليات الأمنية الكبيرة قد تراجع ٥٠ بالمئة عن المستويات التي كان عليها عام ٢٠٠٥، وأن العنف الطائفي والمذهبي، بالإضافة إلى العبوات الناسفة والهجمات المعادية، انخفض بشكل لافت. ولكن في إحصائية عراقية صدرت في مطلع آذار/مارس ٢٠٠٨ عن ثلاث وزارات عراقية، هي وزارات الداخلية، والدفاع، والصحة، أكدت ارتفاع عدد ضحايا أعمال العنف خلال شهر شباط/فبراير ٢٠٠٨، ووصل إلى ٧٤١ قتيلاً مقارنة بمقتل ٥٤١ شخصاً في كانون الثاني/يناير من العام نفسه، أي بارتفاع ٣٣ بالمئة، منهاً بذلك معدلات انخفاض استمرت خلال الأشهر الستة السابقة. ولكن حتى مع ارتفاع نسبة الضحايا بالثلث، إلا أنه يشكل تراجعاً حاداً عن معدلات القتل منذ الصيف الماضي. ففي آب/أغسطس عام ٢٠٠٧ بلغ عدد القتلى ١٨٥٦ شخصاً، ووصل إلى أدنى معدلاته في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ عندما قُتل ٥٤١ عراقياً. كما شهدت الأشهر الأخيرة تراجعاً متواصلاً في أعداد القتلى من القوات الأمريكية، حيث شهد شهر آب/أغسطس ٢٠٠٧ مقتل ٨٤ شخصاً، وانخفض في أيلول/سبتمبر إلى ٦٥ قتيلاً، واستمر بالانخفاض إلى ٣٧ قتيلاً في أيلول/سبتمبر، و٤٠ قتيلاً في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٨، وبلغ أدنى مستوياته في شباط/فبراير ٢٠٠٨، إذ وصل إلى ٢٩ قتيلاً. أما عن عدد قتلى القوات الأمريكية في العراق، فقد انخفض في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى ٢٣ قتيلاً، وارتفع إلى ٣٨ قتيلاً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وتشكل هذه الأرقام انخفاضاً ملحوظاً في عدد قتلى القوات الأمريكية التي وصلت إلى ٨٣ قتيلاً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، في حين وصل مجمل عدد قتلى قوات التحالف حتى نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٨ إلى ٤٢٨٠ قتيلاً، من بينهم ٣٩٧٣ أمريكياً^(٢٨). يبقى التحدي والسؤال الكبير: هل سيستمر هذا النهج؟ أم أن العراق سيشهد العودة إلى ارتفاع وتيرة العنف، كما ظهر في شباط/فبراير، خاصة مع بدء خفض عديد القوات الأمريكية في الصيف القادم، وخفض عديد القوات البريطانية المتدرج، وانسحاب القوات الأسترالية مطلع الصيف القادم؟

أما أسباب تراجع حدة العنف في العراق منذ صيف عام ٢٠٠٧ فيعزوه التقرير الفصلي لوزارة الدفاع الأمريكية، بالإضافة إلى زيادة عديد القوات الأمريكية بخمس فرق أو حوالى ٣٠,٠٠٠ جندي ومشاة بحرية، إلى الأسباب التالية: ١ - تراجع دور عمليات

(٢٨) «ارتفاع حصيلة ضحايا أعمال العنف في العراق بمعدل ٣٣ بالمئة خلال شباط/فبراير ٢٠٠٨ وانخفاض عدد قتلى الجنود الأمريكيين»، وكالة الصحافة الفرنسية ووكالة الأنباء الكويتية، ٢٠٠٨/٣/١.

القاعدة والمليشيات المتطرفة في العراق؛ ٢ - نشاط مجالس الصحوات في الأنبار والمناطق المختلفة في العراق المدعومة والممولة من الولايات المتحدة الأمريكية ضد القاعدة والمليشيات المتطرفة؛ ٣ - قرار مقتدى الصدر وقف أنشطة جيش المهدي لمدة ستة أشهر منذ صيف عام ٢٠٠٧ (وتجديده لوقف العمليات العسكرية ضد القوات الأمريكية في نهاية شباط/ فبراير لستة أشهر أخرى تنتهي في منتصف آب/ أغسطس ٢٠٠٨ مع ترحيب أمريكي بذلك)؛ ٤ - زيادة جهوزية وقدرات القوات المسلحة العراقية من جيش ورجال أمن؛ ٥ - فصل المناطق المختلطة بين السنة والشيعية إلى مناطق متجانسة؛ ٦ - زيادة عديد ودوريات قوات التحالف وقوات الأمن العراقية في الأحياء العراقية^(٢٩).

يُضاف إلى تلك الأسباب التي ساهمت بخفض وتيرة العنف في العراق، ضبط سورية لحدودها مع العراق بشكل أفضل، مما حدّ من دخول المقاتلين العرب إلى العراق. وساهم الدور الإيراني في خفض تزويد المقاتلين العراقيين من سُنّة وشيعية بالأسلحة، وخاصة العبوات الناسفة الشديدة الانفجار المسؤولة عن مقتل النسبة الأكبر من القوات المسلحة الأمريكية في العراق.

كما تشير إحصائيات وزارة الصحة ووزارة الداخلية العراقية إلى تراجع كبير في عدد ضحايا العنف في العراق. كمثل في شهر كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٦ قُتل ١٩٧١ عراقياً. أما في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، فقد انخفض عدد القتلى العراقيين إلى ٤٦٦ قتيلاً، بنسبة بلغت ٧٦ بالمئة، في حين كان عدد القتلى العراقيين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ ٤٨١ قتيلاً^(٣٠). وللدلالة على هشاشة الأوضاع الأمنية في العراق، فإن الربع الأول من عام ٢٠٠٨ شهد العودة إلى تصعيد وتيرة العنف، حيث أكدت إحصائيات رسمية عراقية أن عدد العراقيين الذين قُتلوا في آذار/مارس ٢٠٠٨ ارتفع بنسبة ٣١ بالمئة عنه في شباط/فبراير الماضي. فقد وصلت حصيلته إلى ٩٢٣ قتيلاً عراقياً و١٣٥٨ جريحاً. وهو الشهر الأسوأ بعدد القتلى العراقيين منذ آب/أغسطس ٢٠٠٧، وبالمقارنة مع آذار/مارس ٢٠٠٧، حيث قُتل ١٨٥٦ عراقياً، ولكن الارتفاع بنسبة الثلث في عدد القتلى العراقيين في آذار/مارس ٢٠٠٨ يشكل انتكاسة لإدارة الرئيس بوش، مع دخول الحرب عامها السادس دون خطّ نهاية واضح، حيث دأبت الإدارة الأمريكية على تقديم مواقف وتصريحات متفائلة بنجاح استراتيجيتها، وتدلل على ذلك بخفض وتيرة العنف والعمليات العسكرية والسيارات المفخّخة، وانخفاض عدد القتلى في القوات الأمريكية والمدنيين العراقيين^(٣١).

لكن واقع الحال الأمني في العراق يشير إلى عكس ذلك، إذ تؤكد تطورات الأوضاع في العراق في الربع الأول من عام ٢٠٠٨ ارتفاع غير متوقع في وتيرة العنف مجدداً. ويتمثل ذلك بارتفاع عدد السيارات المفخّخة وزيادة عدد العمليات الانتحارية ضد القوات الأمريكية وضد

«Measuring Stability and Security in Iraq,» (Council of Foreign Relations, December 2007). (٢٩)

«Decline in Iraq's Violence,» Reuters, [1/2/2008]. (٣٠)

Randy Fabi, «Iraqi Casualties at Highest Level Since August,» Reuters, 1/4/2008. (٣١)

ممثلين للصحوات، وإلى ارتفاع عدد الضحايا العراقيين والأمريكيين، ما يُعطي مصداقية للتخوف من أن انخفاض وتيرة العنف كانت مؤقتة وليست دائمة، وأن الوضع في العراق لا يزال هشاً. هذا يجعل الكثير من العراقيين والأمريكيين، وخاصة الديمقراطيين، يشككون بنجاح استراتيجية الرئيس بوش على المدى البعيد في العراق، خاصة بعد قراره بوقف سحب المزيد من القوات المقاتلة الأمريكية بعد خفض عديد القوات في الصيف القادم. كما إن وزير الدفاع البريطاني ديس براون اتخذ قراراً في مطلع نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بتأجيل سحب ١٥٠٠ جندي بريطاني من جنوب العراق. وبذلك سيبقى عديد القوات البريطانية ٤٠٠٠ جندي، بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في البصرة، ثاني أكبر المدن العراقية، بشكل خاص، والجنوب العراقي بشكل عام، بعد القتال الذي خاضته القوات العراقية ضد قوات جيش المهدي في الأسبوع الأخير من آذار/مارس ٢٠٠٨، لوضع حدٍ لسطوة الميليشيات والخارجين على القانون، وللسيطرة على أقاليم الجنوب قبل موعد الانتخابات المحلية وانتخابات الأقاليم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

رابعاً: مستقبل الوضع العراقي وتأثيره في أمن دول مجلس التعاون الخليجي

كشفت السنوات الخمس من الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق، كما يقول عبد العزيز بن صقر، رئيس مركز الخليج للأبحاث: «التخبط والفشل للسياسة الأمريكية في العراق، وبؤس النخب السياسية العراقية، وهامشية الدور العربي تجاه المسألة العراقية، ونجاح إيران في ترسيخ دورها الإقليمي عبر البوابة العراقية وبوابات عربية أخرى. وإزاء كل ذلك يظل الشعب العراقي يدفع ثمن خطايا محتليه، وثنم أخطاء حكامه، وثنم غياب أشقائه، وثنم طموح بعض جيرانه. وإذا استمرت الأوضاع الراهنة على ما هي عليه، فقد يتفكك الكيان العراقي، ويتحول إلى دويلات صغيرة متصارعة، مما سيكون له آثاره وتداعياته الكارثية على المنطقة برمتها»^(٢٢).

هناك العديد من المتغيرات المؤثرة والضاغطة على الأمن الخليجي^(٢٣)، حيث يرصد كاتب هذه الدراسة أحد عشر متغيراً:

١ - المتغير العراقي والدور الأمريكي المؤثر في العراق وانعكاساته على الأمن الخليجي بجميع أبعاده وتمدداته.

٢ - مخاطر العنف والإرهاب المرتبط بعلاقة دول مجلس التعاون الخليجي مع الولايات

(٢٢) عبد العزيز بن صقر، «بعد مرور ٥ سنوات على غزو واحتلال بلاد الرافدين: فشل السياسة الأمريكية في العراق وإخفاق النخب الوطنية وهامشية الدور العربي تجاه الأزمة»، الوطن (العربية السعودية)، ٢٢/٣/٢٠٠٨.

(٢٣) Anthony H. Cordesman، «Security Challenges and Threats in the Gulf: A Net Assessment»، (٢٣) (Report, Center for Strategic and International Studies (CSIS), 24 March 2008).

المتحدة ضمن محور الاعتدال، في مواجهة محور التشدد الذي يحقق مكاسب في كسب الشارع العربي عبر القوة الناعمة في الشرق الأوسط.

٣ - البرنامج النووي الإيراني وتداعياته على الأمن الخليجي من مسقط إلى الكويت، وعلى المستوى الدولي.

٤ - عولمة الأمن الخليجي «مبادرة اسطنبول» (ICI) لحلف الناتو، ومبادرة روسيا الاتحادية لإنشاء منظومة أمن خليجي يكون لروسيا ودول المنطقة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي و«جي ٨» (G8) دور فيها.

٥ - الاستقطاب السنّي - الشيعي.

٦ - مخاطر عدم الاستقرار من باكستان النووية.

٧ - تداعيات حرب أفغانستان.

٨ - التطرف الإسلامي في المنطقة.

٩ - المساعي المحلية في دول مجلس التعاون المرتبطة بالإصلاحات السياسية والمشاركة السياسية والمجالس المنتخبة والدساتير والمسألة السياسية وتأثيراتها.

١٠ - الدور المتصاعد لدول شرق آسيا، وخاصة الصين واليابان وكوريا الجنوبية والهند، وتأثيره في الأمن الخليجي عبر أمن الطاقة.

١١ - الدور الأمريكي كمتغيّر أساسي للاحتواء والتعامل مع جميع المتغيّرات السابقة من إقليمية للعراق وإيران وروسيا والصين ودول شرق آسيا.

١٢ - أمن الطاقة (النفط والغاز) وتأثير أمن الطاقة في البيئة الإقليمية والدولية.

يذهب الباحث البحريني عبد الجليل المرهون إلى أن «المتغيّر العراقي، أو بتعبير أدق المتغيّر الأمريكي، في العراق، هو الأكثر بروزاً في منظومة متغيّرات الأمن الخليجي، حيث يؤثر الوضع العراقي في دول مجلس التعاون الخليجي بخمسة معطيات^(٢٤): يتمثل المعطى الأول في انتشار قوات أمريكية ذات ثقل متقدم في شمال الخليج العربي، وذلك للمرة الأولى على الإطلاق في تاريخ المنطقة. ومن النتائج الأخرى للمعطى العسكري الأمريكي في العراق زيادة حدة الضغوط السياسية والنفسية على إيران. ويتمثل المعطى الثاني في قيام أول دولة فدرالية متعدّدة القوميات في الشرق الأوسط، أما المعطى الثالث، كما يراه عبد الجليل المرهون فهو استحداث نماذج ومقولات سياسية ستشكل موضع تقاطب إقليمي دون إجماع على قبولها من دول المجلس، وستترك تداعيات على معادلة الأمن في الخليج. أما المعطى الرابع للمتغيّر الأمريكي في العراق، فيتمثل في إمكانية تحول العراق إلى منتج للنفط من خارج منظمة أوبك وغير مقيّد بصورة كبيرة بسياساتها، مما سيؤثر في موقف أوبك

(٢٤) عبد الجليل زيد المرهون، أمن الخليج بعد حرب العراق، سلسلة دراسات استراتيجية؛ ١ (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٥).

التفاوضي والسياسات النفطية لدول المنطقة». وسيكون لأيّ مناخ عراقي غير مستقر تأثيراته المباشرة في دول الجوار، وبالذات دول الخليج العربية.. وللوهلة الأولى يتبادر إلى الذهن أن عراقاً مركزياً تُدار شؤونُه كافة من بغداد يمثل الخيار الأمثل على مستوى مقاربة العلاقات العراقية مع الدول المجاورة، وخاصة الخليجية منها. ويتساءل المرهون: هل يعني ذلك أن العراق الفدرالي هو بالضرورة أفضل حالاً على صعيد مقاربة العلاقة مع الجيران الخليجيين؟. ويجب أن هذا الأمر «سيحدّد مدى المرونة والتمركز في البناء السياسي العراقي، وآلية اتخاذ القرار فيه، والمعايير التي سيتخذ على أساسها هذا القرار في شقيه الداخلي والخارجي»^(٢٥). وهناك أدلة واضحة في الأدبيات التي ظهرت عن الفدرالية في العراق التي كرسها الدستور العراقي، والخطر من تفتت العراق على خطوط الفدرالية وأثرها في جوار العراق.

وصف رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ميليشيا جيش المهدي بـ «عصابات الإجرام والخارجين على القانون. في جنوب العراق تتنافس ثلاثة أحزاب، هي: «الدعوة»، والتيار الصدري، و«المجلس الأعلى للثورة الإسلامية»، للسيطرة على النفط، وعائدات المرفأ والمطار، وواردات الكهرباء والماء، وأموال مشاريع البنية التحتية. «الثورة» المذهبية تأكل أبناءها، وأبناؤها يأكلونها»^(٢٦).

ما يثير القلق من الشأن العراقي هو زيادة وتشعب مستوى العنف. «في البداية كانت الحرب واضحة المعالم في العراق: مقاومة، هي مزيج من البعثيين وبقايا الجيش والفرق الإسلامية، تقاتل قوات الاحتلال الأمريكي. اليوم هناك حرب شيعية – شيعية تخوضها أحزاب «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية» و«الدعوة» و«الفضيلة» ضدّ «جيش المهدي»، كجزء من سباق على مغانم السلطة والنفط والكهرباء والموائ. وهناك حرب سنيّة – سنيّة بين ميليشيات «الصحو» وخلايا «القاعدة»، بإشراف مباشر من القوات الأمريكية. ثمّ هناك حرب تركية – كردية في الشمال اندلع لهيبها بضوء أخضر أمريكي»^(٢٧).

ما يشير إلى عمق المأزق الأمريكي هو التعثر الواضح لأهداف «استراتيجية الانتصار» في العراق والأهداف التي وضعها تقرير مجلس الأمن الوطني الأمريكي في عام ٢٠٠٥. في السنة السادسة، وبعد ثلاثة أعوام من ذلك التقرير الطموح، لم تتحقق أهداف تلك الاستراتيجية من الحرب المستمرة، التي أعلن الرئيس بوش أنه سيتركها من ضمن إرثه الثقيل لخليفته الرئيس القادم.

وحتى قبل ذلك، ومنذ عام ٢٠٠٥، أي بعد عامين من الحرب، بدأت تصدر دراسات في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، ومن بعض أركان المحافظين الجدد، تناقش جدوى الحرب، وهل من الممكن الانتصار بها؟ وبداية تشبيه الحرب بحرب فيتنام.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٩ – ١١.

(٢٦) سعد محيو، «لا غالب ولا مغلوب بإمضاء ٦٠٠ قتيل»، الخليج، ٢٠٠٨/٤/٣.

(٢٧) سعد محيو، «من حروب التحرير إلى الحروب الأهلية»، الخليج، ٢٠٠٨/٤/١.

لخصّ الباحث الأمريكي دانيال بايمان في دراسته في عام ٢٠٠٥ التي حملت عنوان: **خمس خيارات سيئة للتعامل مع العراق**^(٢٨) مأزق الولايات المتحدة في وقت مبكر من الحرب بأن جميع خيارات الولايات المتحدة للتعامل مع الشأن العراقي هي في الحقيقة خيارات سيئة. وخلص إلى أن الخيار الأول، وهو الإبقاء على النهج الحالي فيه الكثير من المشاكل، وأن الخيار الثاني غير عملي بالمرّة، وهو زيادة عديد القوات المسلحة الأمريكية، وعديد قوات التحالف. أما الخيار الثالث، وهو ما تمّ اللجوء إليه من قبل إدارة الرئيس بوش لاحقاً، فهو زيادة محدودة في عديد القوات، مع مزيد من التركيز على عمليات مكافحة مختلف التمرد العراقية. أما الخيار الرابع، فهو العمل على تخفيض حجم الوجود العسكري الحالي بشكل كبير، والاحتفاظ بقوة صغيرة نسبياً توكل إليها مهمات محدودة. والخيار الخامس والأخير هو الانسحاب الكامل والسريع من العراق^(٢٩)، الذي لا يبدو عملياً، ويبقى خياراً خطيراً على الأمن والاستقرار والمصالح الأمريكية والحلفاء، ويقوّي إيران والقاعدة، ويجعل حلفاء واشنطن في المنطقة يشكّون بمصداقية وثبات الإدارة الأمريكية على مواقفها. وإن تخفيض عديد القوات، مع أنه القرار الأقل سوءاً، وهو ما أوصت به لجنة بيكر هاملتون لاحقاً، إلا أن الرئيس بوش لم يأخذ به، وزاد عديد القوات الأمريكية بدلاً من خفضها. وأوضح بايمان في مقدمة دراسته الناقدة أنه كان يُفترض في إسقاط نظام صدام حسين أن يشكل فاتحة لعصر السلم بالنسبة إلى العراق، وبداية لأوقات عصيبة بالنسبة إلى أسامة بن لادن وأتباعه. غير أن واقع العراق الراهن يشير إلى أن هذه الأهداف النبيلة باتت في الحقيقة بعيدة المنال.

يبدو واضحاً أن الحرب الأمريكية في العراق ستستمر لفترة طويلة، وقد لا تتمكن حتى الإدارة الأمريكية القادمة، سواء من الحزب الجمهوري أو الحزب الديمقراطي من حسمها. ويؤكد الخبير الاستراتيجي أنطوني كوردسمان، في دراسة نُشرت في شباط/فبراير ٢٠٠٨، أن «الشيء المشترك بين الحرب في العراق وفي أفغانستان هو أن كلاهما تتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية جهداً كبيراً ومتسقاً، وممتداً طيلة سنوات حكم الإدارة القادمة على الأقل، إذا ما أرادت كسب هاتين الحربين. وأي سجل أمريكي يتجاهل أو ينكر حقيقة أن هاتين الحربين هما حربان طويلتان، سيكون سجلاً غير أمين، ويمثل إرهاباً بالهزيمة. من الواضح أن العمليات القتالية، والمساعدات المقدمة لهاتين الحربين، لن تنتهي، لا في عام ٢٠٠٨، ولا في عام ٢٠٠٩، بل قد تستمر إلى ما بعد عام ٢٠١٢، وربما تمتد إلى عام ٢٠٢٠؛ وأن أي رئيس أمريكي يصرّ على النصر العاجل، سيعرض بلده للهزيمة المؤكّدة، في العراق وأفغانستان... وكذلك الأمر بالنسبة إلى أي كونغرس أيضاً، لأن هاتين الحربين تختلفان اختلافاً بيّناً عن الحرب التي يتم وصفها في الحملات السياسية في أمريكا، وفي معظم السجلات التي تدور خارجها.

(٢٨) Daniel Byman, «Five Bad Options for Iraq.» *Survival*, vol. 47, no. 1 (Spring 2005), pp. 7-32.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٢ - ١٣.

وإذا لم يستطع الرئيس الأمريكي القادم والكونغرس والشعب الأمريكي أن يواجهوا الحقيقة، فمعنى ذلك أننا سنخسر الحرب، كما أن السنوات الطويلة التي دأبنا خلالها على تقديم وعود حول السرعة التي سنستطيع بها تكوين جيش كفوء، وقوات شرطة، وقدرات قضائية، في العراق وأفغانستان، لا تستطيع أن تغطي حقيقة أن القوات المحلية، والبنى التحتية القادرة، لن تكون جاهزة قبل عام ٢٠١٢، بل قد يمتد الأجل إلى ما وراء ذلك العام. لا يعني هذا أن تخفيض مستويات القوات الأمريكية والقوات الحليفة غير ممكن بمضي الوقت، وإنما يعني أنه ستكون هناك حاجة إلى وجود عسكري واستشاري جاد ومهم على مدى فترات طويلة، وأن إجراء أي تخفيضات متعجلة في أعداد القوات، أو توفير قوات غير كافية، سيحدث انهياراً على المستوى العسكري^(٤٠). هذه حقائق على العراقيين، وقادة دول المنطقة، وصناع القرار في واشنطن، استيعابها بوضوح، وخاصة المرشحين الديمقراطيين للرئاسة الأمريكية الذين يطالبون بسحب القوات الأمريكية من العراق في حال فوز السيناتور كلينتون أو أوباما بالرئاسة خلال أشهر، ليست واقعية. ناهيك أنها تمنح إيران اليد الطولى للهيمنة على المنطقة ونجاح مشروعها ونهاية المشروع الأمريكي.

في المقابل، ما يعقّد المشهد العراقي هو العجز عن التوصل إلى أي اختراق على صعيد المصالحة السياسية بين الأطراف العراقية المتنازعة، مستفيدين من تراجع وتيرة العنف، واستمرار انسداد الأفق السياسي، وتهميش شرائح، ومقاطعة كتل أساسية سنية وشيعية للحكومة والبرلمان.

يرى العراقيون أن استمرار الاحتلال الأمريكي يعيق التوصل إلى المصالحة السياسية. أتى ذلك في دراسة أجراها الجيش الأمريكي حول الرأي العام العراقي ونُشرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وقد خلص التقرير إلى أن الدراسة «تقدّم أدلة حاسمة» تسمح بدحض الفكرة السائدة أن «المصالحة الوطنية ليست مرتقبة ولا ممكنة»، بل على العكس، تبين أن المجموعات التي ركّزت عليها الدراسة أبدت تفاؤلاً إزاء إمكانية تحقيق المصالحة الوطنية.

حدّد التقرير «القناعات المشتركة»: «يُجمع العراقيون، على اختلاف انتماءاتهم الطائفية أو العرقية، على أن الاجتياح العسكري الأمريكي هو السبب الأوّل للمواجهات العنيفة بينهم، وأن انسحاب «قوات الاحتلال هو السبيل الأساسي لتحقيق المصالحة الوطنية»^(٤١).

يؤكد عبد العزيز بن عثمان بن صقر، رئيس مركز الخليج للأبحاث، في دراسته الاستشرافية المهمة «الوضع الاستراتيجي في الخليج: دراسة استشرافية»، «أن منطقة

(٤٠) أنطوني كوردسمان، «بالإمكان الانتصار في الحرب في العراق وأفغانستان»، الاتحاد، ٢٥/٢/٢٠٠٨.

(٤١) نعوم تشومسكي، «العراق وأفغانستان... أخبار سارة لا تدوم»، الاتحاد، ٢٥/٢/٢٠٠٨.

الخليج العربي تواجه سلسلة من التحديات الأمنية المعقدة حتى عام ٢٠٢٥، بالإضافة إلى الوجود العسكري الغربي، وتحديداً الأمريكي، وأزمة الملف النووي الإيراني، وملف أمن الطاقة وأسعار النفط، وخطر التنظيمات الإرهابية، ومعضلة البحث عن صيغة مستقرة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، ومستقبل الأزمة العراقية. وسوف يكون لشكل هذا المستقبل تأثيراته الكبيرة في مستقبل المنطقة برمتها. فعراق مستقر وموحد ويتحرك بفاعلية على طريق التنمية هو خلاف عراق مفكك يشكل بؤرة لتفريخ وتصدير التطرف والإرهاب»^(٤٢).

ويضع عبد العزيز بن صقر خمسة سيناريوهات لمستقبل المنطقة: الأول، سيناريو الأزمة الممتدة واستمرار الوضع القائم، والثاني، السيناريو الكارثي، والثالث امتلاك إيران القنبلة النووية، والرابع سيناريو وقوع الخليج تحت الهيمنة الأمريكية – الإيرانية المشتركة، وأخيراً السيناريو الخامس، وهو تحقيق الأمن والاستقرار والديمقراطية والتنمية في المنطقة. ويخلص إلى أن السيناريو المرجح هو سيناريو «الأزمة الممتدة»، واستمرار الوضع الراهن، سواء لجهة الوضع في العراق أو لجهة النفوذ الأمريكي في المنطقة. وسيكون لهذا السيناريو إذا ما تحقق انعكاسات على دول الخليج، كاستمرار حالة القلق في شأن مستقبل المنطقة، واستمرار الصراعات الطائفية في العراق، واستمرار أسعار النفط عند معدلات مرتفعة، واستمرار الإنفاق العسكري المتزايد في دول المنطقة، وتعرض بعض دول الخليج لعمليات إرهابية^(٤٣).

وفي التفاصيل، فإن ما يجري في العراق له انعكاسات كبيرة على مستقبل الأوضاع في منطقة الخليج. وبالتالي، فإن المستقبل الخليجي يتوقف في جانب مهم منه على مستقبل العراق، فإذا نجحت جهود وضع العراق على طريق التنمية والديمقراطية في ظل الحفاظ على وحدته وسيادته وسلامة أراضيه، فسوف يعزز ذلك من فرص الأمن والاستقرار في المنطقة. أما إذا حدث العكس، واتجهت الأوضاع في العراق نحو مزيد من التدهور، بما يمكن أن يؤدي إلى تفكك الدولة العراقية، فإن ذلك سوف يجعل من العراق بؤرة لعدم الاستقرار في المنطقة، بل ومصدر تصدير التطرف والإرهاب إلى خارج حدود العراق^(٤٤).

قد تستمر حالة عدم الاستقرار في العراق لفترة من الزمن، حتى وإن بقيت الدولة العراقية موحدة. ولكن في حالة تقسيم العراق، فإن الأوضاع سوف تتجه نحو مزيد من

(٤٢) عبد العزيز بن صقر، «الوضع الاستراتيجي في الخليج – دراسة استشرافية ٢٠٢٥»، ورقة قدمت إلى:

اللقاء السنوي التاسع والعشرون لمنتدى التنمية لدول الخليج العربية، المنامة، البحرين، ٨ – ٩ شباط/

فبراير ٢٠٠٨.

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) المصدر نفسه.

التدهور. وبالتالي فإن تسوية المسألة العراقية، على نحو يحفظ للعراق وحدته وسلامة أراضيه، يجب أن تكون في مقدمة أولويات دول مجلس التعاون الخليجي، لأن تفكك العراق سوف يكون له انعكاسات سلبية على هذه الدول.

قد تنسحب الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أو بآخر من العراق، لكنّها لن تنسحب من المنطقة، حيث ستظل قواعدها العسكرية وأساطيلها ومخازن أسلحتها باقية في دول المنطقة. لكن جانباً من تعقيدات العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية يتمثل بالتسابق بين بعض الدول من أجل بناء علاقة استراتيجية مع واشنطن من ناحية، وتجاهل واشنطن للحقوق والمصالح العربية، وبخاصة القضية الفلسطينية من ناحية أخرى.

يجد كاتب هذه الدراسة نفسه في اتفاق كلي مع استنتاج عبد العزيز بن عثمان بن صقر عندما يوصي في دراسته صناع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي بقوله: «من هذا المنطلق، فإن دول المجلس مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتنسيق سياساتها في شأن التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية، وتعزيز علاقاتها مع القوى الدولية الكبرى، مثل روسيا والصين واليابان ودول الاتحاد الأوروبي من ناحية ثانية»^(٤٥). وهذا ما يجب على صناع القرار في دول المجلس التفكير الجدّي بانتهاجه، للتعامل الأمثل مع تداعيات الحرب المستمرة في العراق، لتحسين الموقف الخليجي وحماية شعوبه وكيانه والحفاظ على أمنه ■